انتخابات السلطات المحلية، من خلال دعوته المتكررة، في جولاته ولقاءاته الانتخابية، الى التصويت لصالح الليكود، من منطلق ان «كل من يريد ان يقول لا لعرفات وم.ت.ف. وتدخلهما في شؤون ' أرض ـ اسرائيل ' يجب ان يصوّت الى جانب الليكود»، مضيفاً ان العالم كله يدرك ان الانتخابات لها مغزى سياسي، طالما انها تشمل اسرائيل كلها ويشارك فيها مختلف الاحزاب (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٢/١٩٨٩). وكان من الواضح ان رئيس الحكومة الاسرائيلية يمهّد لزيارته المرتقبة الى الولايات المتحدة الاميركية بعد شهر من الانتخابات المحلية، ويأمل، بالتالي، في ان يتوجه الى العاصمة الاميركية بتصلّبه السياسي المعهود، متحصناً بتأييد شعبي واسع، تترجمه أرقام الفوز في هذه الانتخابات.

وفي المقابل، اصرّ حزب العمل، الذي كان يجاهد من اجل المحافظة على ما لديه من مجالس بلدية ومحلية، على اعتبار هذه الانتخابات تعبيراً عن مصالح محلية لا أكثر، وان اختيار المرشحين يجب ان يتمّ على أساس الافضل في تمثيل مصالح الناس وقضاياهم المعيشية، دون ان يكون لها أي مغزى سياسي. وفي محاولة من جانب رئيس حزب العمل وزير المالية في حكومة شامير، شمعون بيرس، التقليل من الاهمية السياسية للانتخابات وتحويل الاهتمام الى مجال آخر، انتقد قرار شامير اعلان يوم الانتخابات عطلة رسمية، مشيراً، بأسف، الى ان الاقتصاد الاسرائيلي يخسر حوالى ١٤٠ مليون شيكل في ذلك اليوم (**دافار**، ٢٨/٢/١٩٨٩).

وعشية الانتخابات، كانت اجواء الثقة الزائدة في صفوف الليكود تشير الى احتمال القفز من ٢٦ سلطة محلية يسيطر عليها بنتيجة انتخابات العام ١٩٨٣ الى ٤٠ مجلساً بعد الانتخابات الحالية، بالاضافة الى رفع عدد ممثليه في هذه المجالس من ٣٠٨ اعضاء الى ما يزيد على ٤٠٠ عضو. امّا أوساط حزب العمل، فقد أبدت تفاؤلاً حذراً، تمثّل في الاعراب عن ضرورة الاحتفاظ برئاسة ٥٢ مجلساً، فاز بها المعراخ في انتخابات العام ١٩٨٣ (**المصدر نفسه**). وتوقع الجميع ان تكون المنافسة شديدة، وحامية، على رئاسة مجالس حيفا وبئر السبع ورمات غان وحولون وبات يام ورعنانا والخضيرة ورمات هاشارون وأسدود وديمونا وبيسان وبيت شيمش وبيتح تكفا ورحوفوت.

وفي الوسط العربي، اثارت الانتخابات المحلية، كعادتها دائماً، اهتماماً شديداً، نظراً الى ارتباطها المباشر بهموم الحياة اليومية لدى الفلسطيني العربي تحت الحكم الاسرائيلي.

وفي معظم القرى والمدن العربية تنافست قوائم تابعة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وأخرى للقائمة التقدمية (عضو الكنيست محمد ميعاري)، بالاضافة الى قوائم عائلية ومحلية مختلفة؛ في حين برزت، بشكل قوي، الحركة الاسلامية، بزعامة الشيخ عبدالله نمر درويش، من كفرقاسم. وخاض كل من العمل والليكود المعركة الانتخابية بصورة مكشوفة في عدد ضئيل فقط من المراكز العربية. فكان للعمل قوائم مستقلة في الناصرة، ودالية الكرمل، وعسفيا، والرينة، ورهط في النقب. وظهر الليكود في الجش، ودالية الكرمل، وحورفيش، ويركا، وكفركما، وشفاعمرو (**معاريف**، ٢٨/٢/١٩٨٩).

وفي حين يصل عدد المجالس المحلية العربية ٥٧، الّا ان الانتخابات أُجريت في ٤٨ مجلساً فقط، نظراً الى ان بعضها، مثل مشهد، اتفق، بدون انتخابات، على رئاسة دورية للمجلس بين مرشحين، أو ثلاثة، في حين حرمت قرى عربية عدة من حقها في انتخابات سلطتها المحلية، نتيجة قرارات من وزارة الداخلية بحل المجالس القائمة ـ ومعظمها تسيطر عليه «حداش» ـ بحجة النظر في دمجها مع قرى عربية اخرى مجاورة؛ وبالتالي، أعلن الاضراب العام في قرى كفرياسيف وجديدة والمكر، وتوالت عرائض الاحتجاجات في قرى ابو سنان وكابول وعيلوط (قرب الناصرة) وعرعرة في المثلث (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٩).

نتائج الانتخابات

مع الساعات الاولى من ١/٣/١٩٨٩، وقبل استكمال عملية فرز الاصوات، كانت الملامح العامة لنتائج الانتخابات واضحة تماماً: فوز كبير لليكود (رئاسة ٤٤ مجلساً والمشاركة بحوالى ٤٥٠ عضواً)؛ وتقدم ملحوظ للاحزاب الدينية واليسارية على حد سواء؛ وتراجع وهزيمة لحزب العمل